

الكويت ( الدكتور فايز صايغ ) بالقاء البيان .  
 وبتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠ وهو يوم التصويت  
 القى السيد مندوب دولة الكويت البيان التالي  
 والذي انقله حرفيا لأهميته : « بالنيابة عن وفد  
 الكويت ، وبناء على طلب وفود الجزائر والعراق  
 والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبية  
 وسوريا واليمن اود ان اتلو البيان الاتي نصه :  
 لقد عز علينا نحن وفود الجزائر والعراق والكويت  
 والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبية  
 وسوريا واليمن - ان نقر عدم الاشتراك فسي  
 التصويت على مشروع القرار . ففسي حين  
 تجعل بعض صفات مشروع القرار هذا تصويتنا  
 ضده امرا لا يمكن التفكير فيه ، فان احكاما  
 اخرى فيه تجعل تصويتنا بتأييده امرا غير  
 ممكن . لقد شعرنا دائما ، وما زلنا نشعر ، باننا  
 نرتبط بالوفود التي اشتركت في تقديم مشروع  
 القرار هذا بروابط الصداقة وتقاليد التعاون  
 المتبادل ، وهي روابط متعددة الجوانب عادت  
 علينا جميعا بالخير العميم . وفيما يتعلق  
 بجوهر مشروع القرار نفسه ، فاننا ما فتئنا  
 نؤيد هنا في الامم المتحدة بكل قلوبنا ودون اي  
 تحفظ كما تناصر كل من حكوماتنا بجميع الوسائل  
 التي تملكها - ما يوده مشروع القرار من المطالبة  
 بانسحاب اسرائيل انسحابا كاملا من جميع  
 الاراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . اذ  
 ان الروابط الاخوية بين البلدان العربية ، فضلا  
 عن ولائها المشترك لمبادئ الميثاق ، تجعل من  
 هذا الهدف حجر الزاوية فسي سياسات  
 حكوماتنا ، ومحور مساعيها في الامم المتحدة .  
 بيد ان هناك عوامل اخرى تجعل من المستحيل  
 علينا ان نفكر بمنح تأييدنا لمشروع القرار فسي  
 مجموعه ، وتلك العوامل هي الاتي بيانها : اولا :  
 ان المشكلة الفلسطينية هي الاساس لما يسمى  
 « الحالة في الشرق الاوسط » وجوهرها . ومع  
 ذلك ، فان مشروع القرار لا يشير الى تلك المشكلة  
 الا اشارة عابرة . ثانيا : ان الفقرة الوحيدة  
 التي يشير فيها مشروع القرار الى المشكلة  
 الفلسطينية ( في صيغتها المعدلة كما وردت في  
 النص المنقح لمشروع القرار ) تنطوي على تراجع  
 حيث انها تقتصر على النص على « اعادة تأكيد  
 الحقوق الثابتة لشعب فلسطين » ، وهو ما  
 اعلنته الجمعية العامة بصورة رسمية في قرارها

رقم ٢٥٣٥ ب ( الدورة ٢٤ ) الصادر بتاريخ ١٠  
 ديسمبر ١٩٦٩ . ثالثا : نأسف كل الاسف لان  
 الشعب الفلسطيني الذي يرجع عهد اعتراف  
 المجتمع الدولي باستقلاله الى نصف قرن مضى  
 كان غالبا اثناء المناقشة الحالية حول « الحالة  
 في الشرق الاوسط » ، وبذلك فقد حرم من  
 فرصة الاشتراك في مداولات الجمعية العامة في  
 هذه المسألة . ورغم ان الكثير من الوفود  
 يستطيع تأييد قضية الشعب الفلسطيني ، بل  
 ويؤيدها بالفعل ، فليس ثمة من يملك سلطة  
 التحدث باسم هذا الشعب غير ممثليه .  
 رابعا : ان كلا من حكوماتنا لا يمكنها ان تقبل ،  
 وهي لا تقبل ، اي حل لمشكلة فلسطين يرفضه  
 الشعب الفلسطيني نفسه . ولقد تلقينا رسميا  
 ما يشعرنا بان قيادة الشعب الفلسطيني ترفض  
 مشروع القرار موضوع البحث . خامسا : ان  
 اسرائيل تتألف الاغلبية الساحقة لسكانها من  
 مستوطنين دخلاء اجانب ، جردوا سكان  
 فلسطين الاصليين من ارضهم وممتلكاتهم ، او  
 اخضعوها لسلطانهم بعد ان احتلوا وطنهم  
 واغتصبوه . وعلى ذلك فان القول ، على غرار  
 ما يطلقه مشروع القرار ، بان الاعتراف بما تدعيه  
 اسرائيل لنفسها من خصائص الدولة ومقوماتها  
 وحقوقها هو شرط لازم لتحقيق سلام عادل ، ان  
 هذا القول انما هو بمثابة القول بان اضعفاء  
 الشرعية على ظلم هو شرط لازم لتحقيق العدالة  
 والسلام . ونحن نرفض هذه النظرية كما نرفض  
 المبدأ الذي تقوم عليه . سادسا : ان كل حكومة  
 من حكوماتنا قد رفضت رفضا قاطعا ولا تزال  
 ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فسي  
 ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وهو القرار الذي بني على  
 اساسه مشروع القرار » .

وعند اجراء التصويت نجح القرار باغلبية ٥٧  
 صوتا ضد ١٦ صوتا وامتناع ٣٩ عن التصويت  
 وتغيب ٧ دول عن الاجتماع كما اعلنت ٧ دول  
 ( وهي الدول العربية السبع ) عن عدم مشاركتها  
 في التصويت . ثم طرح مشروع القرار اللاتيني  
 ففشل باغلبية ٤٩ صوتا ضد ٤٥ صوتا ،  
 وامتنعت ٢٧ دولة عن التصويت .

#### ثانيا : قرار حقوق الشعب الفلسطيني

سبق للجمعية العامة في دورتها الرابعة  
 والعشرين المنعقدة عام ١٩٦٩ ان اتخذت قرارا